مشروع التعليم للريادة في الدول العربية: المكون الثاني (2010–2012)
تقرير توليفي (مايو 2012)

المقدمة

يهدف التعليم للريادة إلى خلق ذهنية وثقافة المبادرة التي تتبنى الابتكار وحل المشكلات والمواطنة النشطة، حيث نجد افراداً مؤمنين بقدرتهم على النجاح في كل ما يختارون. والهدف من التعليم للريادة هو مساعدة الشباب لكي يصبحوا مبتكرين ومشاركين فاعلين في سوق العمل. يتم التعليم للريادة من خلال مجموعة من التجارب المختلفة التي تؤمن للطلبة القدرة والرؤية للاستفادة من الفرص المختلفة. هي تهدف إلى رفع قدرة الأفراد على استشراف التغيرات الاجتماعية والاستجابة لها وتشجيعهم على تطوير الذات واتخاذ المبادرات وتحمل المسؤولية والمخاطر. لن يصبح كل من تعلّم او تابع دورة حول الريادة رائد أعمالٍ أو صاحب عمله الخاص، لكن المهارات المكتسبة، وخصوصاً العملية منها، سوف تسهم في رفع قدراته الشخصية وتزيد من قدرته على التوظيف والمواطنة.

يعتبر التعليم للريادة استراتيجية فعالة للتعامل مع الضغوط الديموغرافية وتخفيض معدلات البطالة بين الشباب، كونه يوفر لهم المعرفة والكفايات التي تمكنهم من مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والتغيرات في جميع مراحل حياتهم. وتعليم الريادة يعزز فرص التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية في المجتمعات المعرضة للخطر، ومن المتوقع أن يساعد التعليم للريادة على المشاركة في الأنشطة المدرّة لدخل لائق يمكن أن يؤدي بهم للتغلب على مشكلات الفقر، وإيجاد سبل عيش لائق مستدام.

كما أسهم تشجيع وتعزيز التعليم للريادة في الإنجازات التي حققتها حملة التعليم للجميع (EFA) والتي هي أولوية لليونسكو في مجال التربية والتعليم. في السنوات الأخيرة، جرت مشاورات واسعة النطاق ومحادثات وإعادة التفكير حول مفهوم التعليم للجميع، وما يمكن الاستفادة منه في تحقيق تعليمٍ وتدريب يسهم في إعداد الأفراد للحياة والعمل. بما أن المزيد من الأطفال والبالغين يتلقون التعليم الأساسي ويستكملونه، فمن المهم تزويدهم بالمهارات اللازمة لعالم العمل والتي تمكنهم من القدرة على العمل بشكل لائق، وإعالة أنفسهم وعائلاتهم وتسهم في جعلهم أعضاء فاعلين ومحترمين في المجتمع. يسهم التعليم للريادة بشكل خاص في تحقيق أهداف التعليم للجميع، لا سيما الهدفين الثالث والسادس ذات الصلة بالمهارات الحياتية.

مشروع التعليم للريادة في الدول العربية

يتم تنفيذ العديد من البرامج في مجال التعليم للريادة على الصعيد غير الرسمي من قبل المنظمات غير الحكومية والجمعيات المحلية، ووكالات التعاون الدولية، والقطاع الخاص. إن هذا المشروع المشترك حول " التعليم للريادة في الدول العربية" بين منظمة اليونسكو ومؤسسة StratREAL يتكامل مع هذه الأنشطة القائمة، والهدف منه هو دعم البلدان المهتمة لتطوير سياساتها الهادفة إلى إدماج مفهوم الريادة في خططها التنموية الوطنية وكذلك في نظمها التعليمية الرسمية.

إن الهدف العام للمشروع هو المساهمة في وضع السياسات والبرامج التعليمية التي تعمل على دمج التعليم للريادة في أنظمة التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من خلال دعم صانعي القرار في المنطقة على تطوير سياسات تعليم الريادة وبرامجها. دمج تعليم الريادة يزيد من ملاءمة وجدوى التعليم، وبالتالي نوعية التعليم، ويسهم في تمكين الشباب في المنطقة العربية من المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعاتهم.

تحت إطار المكون الأول للمشروع (2009–2010)، تم نشر أربع دراسات حالة حول التعليم للريادة في كل من البلدان الآتية: مصر والأردن وسلطنة عمان وتونس، وكذلك تقرير توليفي إقليمي، باللغتين العربية والانكليزية. وقيّمت دراسات الحالة والتقرير التوليفي حالة التعليم للريادة في النظم التعليمية في كل من البلدان المعنية. كما اظهرت، إضافة إلى ذلك، أمثلة حول الممارسات الجيدة الموجودة بالفعل في المنطقة. كما قدمت هذه الوثائق مساهمات فعالة بالنسبة للبلدان في المنطقة العربية التي تهدف إلى وضع خطط استراتيجية لدمج مفاهيم التعليم للريادة ومهاراته في نظمها التعليمية، وقد تم تعميم هذه التقارير ونشرها في المنطقة العربية، وعدد آخر من الدول في مناطق العالم.

في إطار المكون الثاني للمشروع (2010–2012)، قدمت اليونسكو الدعم التقني لثلاثة بلدان، هي الأردن ولبنان والمغرب. هذا التقرير يهدف إلى تلخيص الأنشطة التي تقوم بها هذه البلدان، ويهدف إلى تجميع الخبرات والدروس المستفادة في جميع مراحل المشروع. ويعتبر فهم التحديات المتوقعة والدروس المستقاة، ذات قيمة كبيرة للبلدان الأخرى داخل المنطقة وخارجها والتي تتوقع القيام بأنشطة مماثلة في إدخال و/أو إدماج التعليم للريادة في نظمها التعليمية.

الأردن

في إطار المكون الأول لمشروع " التعليم للريادة في الدول العربية" (2009–2010)، كان الأردن من بين الدول الأربع حيث أجريت دراسة الحالة. ركزت دراسة الحالة على مدى تقارب الجوانب المتعددة لريادة الأعمال مع المجالات المختلفة من النظام التعليمي الأردني. وقد ظهرت مجموعة من خصائص تعليم الريادة في النظام التعليمي الأردني ابتداء من التعليم الأساسي إلى التعليم الثانوي الأكاديمي والمهني. في عام 2003، نصت خطة إصلاح التعليم في الأردن على إدراج الريادة كأحد الأهداف الرئيسة لها. بينت دراسة الحالة أنه بالرغم من وجود خطة متطورة لدمج مفهوم الريادة في التعليم، لا يزال هنالك حاجة لإدخال تحسينات على مستوى التطبيق، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالكفايات والمهارات التي تستهدف الريادة في الأعمال واتاحة فرص العمل الخاص للخريجين في مجالات ترتبط باحتياجات سوق العمل. وتتيح هذه

العملية فهماً جيداً للوضع الحالي من حيث السياسات والبرامج التعليمية القائمة المتعلقة بالريادة، والتي سهلت إنجاح تنفيذ أنشطة مختلفة في إطار المكون الثاني.

أما في إطار المكون الثاني للمشروع (2010–2012)، فقد نفذ الأردن بنجاح أنشطة مختلفة لتعزيز دمج مفهوم الريادة في نظام التعليم الأردني. على وجه الخصوص، ارتكزت الأنشطة على ما يأتي:

1. مراجعة السياسات والتشريعات؛
2. إعداد مصفوفة المفاهيم؛
3. تقييم الكتب والمواضيع الدراسية في التعليم ما قبل المهني لجهة توافر مفهوم الريادة فيها؛
4. وضع مبادئ توجيهية للمعلمين؛
5. تنظيم ندوة حول تعليم ريادة الأعمال.

ولتسهيل تنفيذ مختلف الأنشطة في مجال دمج الريادة في نظام التعليم في الأردن، أنشئت لجنة توجيهية. تتألف هذه اللجنة من ممثلين عن وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومجلس التدريب والتعليم الفني والمهني واللجنة الوطنية لليونسكو ومكتب اليونسكو في عمان. وكانت مسؤولية هذه اللجنة مراجعة سياسات دمج الريادة في التعليم، وتطوير آليات الرصد والتقييم والتنسيق مع فريق العمل التنفيذي الذي أنشئ في الوقت نفسه لتحقيق هذه الأنشطة.

نتيجة للفهم الجيد لسياسات تعليم الريادة، تمكن فريق العمل، المؤلف من ممثلي جميع الجهات المعنية، من تنفيذ مختلف الأنشطة على المستوى المؤسساتي، مشركاً معه مختلف الجهات المعنية والمستفيدة من المشروع، كالمعلمين والمشرفين التربويين على سبيل المثال. عقد فريق العمل اجتماعات عديدة بصورة رسمية أو غير رسمية أدت الى التوصل وبنجاح إلى:

- اعتماد تعريف للريادة،
- إنشاء مصفوفة المفاهيم،
- إجراء تحليل للكتب المدرسية في التعليم ما قبل المهني ومراقبة مدى تواجد هذا المفهوم فيها،
- وضع خطة عمل،
- تنظيم ثلاثة ورش عمل تعريفية للمستفيدين من موضوع الريادة، حيث شملت مديري المدارس والمشرفين التربويين والمتخصصين في المناهج الدراسية وغيرها، لتسهيل التنفيذ وفقاً لخطة العمل وشرح مصفوفة المفاهيم.

في المرحلة الأولى من المشروع، تمكنت المؤسسات المعنية وبنجاح، من وضع مبادئ توجيهية جديدة لدمج مهارات الريادة في برامج التعليم والتدريب (العام والمهني). وأنشأت اللجنة التوجيهية شبكة واسعة مكونة من مختلف الإدارات الحكومية ذات الصلة، والوكالات الدولية ذات العلاقة بالتعليم والتدريب التقني والمهني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. سوف تتمكن هذه الشبكة من تسهيل عملية دمج مفهوم الريادة في نظام التعليم في الأردن.

بالرغم من نجاح المرحلة الأولى من المشروع في نواح كثيرة منه، غير أنه وجد العديد من التحديات نذكر منها: عاملي الوقت والتمويل اللذين شكلا تحديات كبيرة خلال التنفيذ؛ إن العديد من المؤسسات يدير مشاريع وبرامج ومبادرات تتعلق بمفهوم الريادة من خارج النظام التعليمي الرسمي وبالتالي من الصعب جمعها والتنسيق في ما بينها، إضافة إلى وجود

بعض التحديات حول مفهوم ريادة الأعمال بحد ذاته. على الرغم من هذه التحديات، يبدو أن هناك رغبة كبيرة بين الأطراف المعنية إلى تعلّم ريادة الأعمال وتعليمها.

لبنان

في إطار المكون الثاني لمشروع " التعليم للريادة في الدول العربية" (2010–2012)، تألف المشروع التجريبي في لبنان من (8) مراحل مختلفة، بدأت مع إنشاء "لجنة عليا" للتنسيق. تألفت هذه اللجنة من رئيسة المركز التربوي للبحوث والإنماء (CERD)، ومدير عام التعليم المهني والتقني، ومدير عام التربية، ومستشار التعليم المهني والتقني وممثل عن جمعية الصناعيين اللبنانيين، ومنسق اللجنة التنفيذية. وقد حدِّدت مسؤوليات لجنة التنسيق بالآتي:

1. تحديد السياسات والاستراتيجيات اللازمة لدمج مفهوم الريادة في النظام التعليمي اللبناني،
2. وضع آليات للتنفيذ،
3. رصد وتقييم المشروع.

وقد تمثلت الخطوة الثانية من المشروع بإنشاء لجنة تنفيذية، مؤلفة من المستفيدين منه وقد حددت مسؤولياتها بالآتي:

- الحصول على معلومات حول مفهوم الريادة والبرامج المعمول بها في لبنان والخارج،
- تحديد الوسائل اللازمة لدمج مفهوم الريادة في المناهج القائمة،
- تحديد خطة لتحقيق الدمج،
- التنسيق مع لجنة التنسيق وغيرها من المستفيدين المعنيين.

بعدما تم تشكيل اللجنتين، تم اختيار (20) مدرسة ثانوية عامة (12) مدرسة من مدارس التدريب المهني والتقني، سواء في القطاع العام أو الخاص، على أساس متطلبات محددة مسبقاً، مع مراعاة التوازن الجغرافي. وتم تنظيم ثلاث ورش عمل للتوعية حول الموضوع للمعلمين ومديري المدارس المختارة. هدفت هذه الورش إلى شرح مفهوم الريادة للمديرين والمعلمين كونهم من الشركاء الفعليين في التنفيذ والاخذ بآرائهم، كما شكلت فرصة لتبادل قلقهم حيال هذا المشروع وقد استفاد من هذه الورش (60) مديراً ومعلماً. بالتعاون مع المتخصصين في التعليم، تم تعديل مناهج التعليم العام حيث تم إدماج مفهوم الريادة على مستوى التعليم الأساسي ومستويات التعليم الثانوي، وذلك باستخدام المصادر التي وضعتها منظمة اليونسكو ومنظمة العمل الدولية حول موضوع الريادة. ومن المقرر أن يتم تنظيم دورة تدريبية للمدربين في صيف العام 2012. لتسهيل التواصل بين الشركاء والمستفيدين الذين ينفذون المشروع التجريبي، سيتم إنشاء موقع على الإنترنت، من اجل المساهمة في تعزيز التبادل مع البلدان المنضوية في المنطقة.

لقد كان التركيز في هذا المشروع في لبنان على المعلمين ومديري المدارس، كونهم يعتبرون الأساس في نقل المهارات ومفهوم الريادة للطلبة والمتعلمين. وكان هذا المشروع التجريبي ناجحاً في وضع الأسس لدمج مفهوم الريادة في مناهج التعليم ويسهل وضع منهاج دراسي وطني للريادة. يعتمد نجاح المشروع واستمراره على جوانب مختلفة؛ في حين لا بد من المرونة في التنفيذ، غير أن التخطيط السليم ووضع الترتيبات الإدارية المناسبة تعتبر حاسمة بالنسبة لاستدامة المشروع. كما أن تنظيم ورش عمل دورية خلال التنفيذ والمتابعة الميدانية للمعلمين والمشاركة النشطة من جانب الشركاء والمستفيدين تسمح بإدماج ناجح لمفهوم الريادة في نظام التعليم في لبنان.

المغرب

في حالة المغرب، لقد تم التركيز في المكون الثاني لمشروع " التعليم للريادة في الدول العربية" (2010–2012) على تمكين مؤسسات التعليم والتدريب لتبني تعليم الريادة ودمجها في نظام التعليم الرسمي. على مستوى السياسة التعليمية والتنسيق، تم تشكيل فريق عمل يتألف من ممثلين عن وزارة التربية والتعليم وأكاديمية الدار البيضاء الكبرى وأكاديمية الرباط – سلا – زمور – زعير والمدرسة التقنية العليا للتعليم التقني (مركز يونيفوك) واتخذت في سياق المشروع التجريبي الخطوات الآلية:

1. إعادة النظر في وجود مفهوم الريادة في نظام التعليم المغربي،
2. تنظيم يوم دراسي لوضع خارطة طريق لإدماج الريادة،
3. تنظيم يوم تدريب لفريق وطني من الخبراء،
4. تحديد أصحاب المصلحة المعنيين وتبادل المعرفة.

وشملت الخطوة الأولى إجراء بحث للتحقق من مدى توافر التعليم للريادة في النظام التعليمي المغربي. في هذا السياق، تم تعيين لجنتين لمراجعة وتصميم خارطة الطريق لتنفيذ دمج الريادة في نظام التعليم. وخلص التشخيص إلى أن التعليم بإعتماد المقاربة بالكفايات يمكن أن يُسهل دمج مفهوم الريادة عبر مجموعة من المناهج الدراسية، كما أن اللامركزية من شأنها أن تعزز مزيداً من المرونة من أجل تحقيق الدمج، إضافة إلى انه ينبغي نشر الوعي حول مفهوم الريادة على نطاق واسع، مع الدعوة إلى تعزيز مفهوم ثقافة وروح الريادة.

في سياق هذا المشروع، تم تنظيم يوم دراسي للمعلمين والإداريين والجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن أعضاء من قطاع الأعمال والمجتمع المدني. خلال اليوم الدراسي، عقدت ورشتا عمل، رُكِّز فيهما على العناصر التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند دمج مفهوم الريادة، مع مراعاة المقاربة بالكفايات، وتطوير الأدوات والأطر اللازمة لهما، وأهمية التعاون والشراكة بين مختلف الجهات المعنية. في سياق المشروع، والسياق الحالي للتربية في المغرب، يعتبر وضع إطار وطني لتعليم الريادة امراً أساسياً للتمكن من الارتكاز عليه في عملية دمج المفهوم في المناهج وتامين الظروف التي تسمح للمسؤولين عن التربية والتعليم والتدريب بسهولة التنفيذ والنجاح. كما تم تنظيم دورة تدريبية من أجل إنشاء فريق وطني من الخبراء، ويتألف من منسقين ومفتشين إقليمين ومديري المدارس وممثلين عن مراكز تدريب المعلمين. ركزت الدورة التدريبية على وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية وطنية فضلاً عن صياغة إطار وطني لتعليم الريادة. كما تم بذل جهود كبيرة من اجل تحديد المؤسسات الأخرى ذات الصلة وربطها في ما بينها إن في المغرب أو في المنطقة.

أكد المشروع التجريبي أن إدماج مفهوم الريادة في نظام التعليم المغربي أمر مرغوب فيه، وبذلت جهود حقيقية لتسريع عملية تطوير استراتيجية وطنية. من الدروس المستفادة نذكر ما يلي:

- دمج مفهوم الريادة يجب ان يتم في مراحل التعليم المختلفة؛
- تحتاج المناهج إلى مراجعة وتنقيح وإدماج ثقافة الريادة؛

- إن التنفيذ الناجح للمشروع يعتمد على وجود إطار واضح ومتطور وتدريب المناسب ومتابعة التنفيذ مع مختلف الجهات المعنية.

في حين أنه تحققت أمور ونقاط كثيرة وذلك في فترة قصيرة من الوقت، ولكن عقبات وتحديات كثيرة واجهت التنفيذ. إن مفهوم التعليم للريادة لا يزال يتطور تبعاً للظروف، ولا يزال هنالك تعريفات عدة حتى على الصعيد الدولي. على المستوى الوطني، إن عدم وجود هياكل متماسكة للنظام التعليمي المغربي يؤثر سلباً في عمليات التنسيق الجيد للمشروع. عدم وجود اختصاصيين من ذوي الخبرة في هذا البلد، والتحدي المتمثل في إشراك جميع المستفيدين يبدو أيضاً أنه يشكل عائقاً رئيساً في السياق المغربي. إضافة إلى وجود تحديات من حيث تعبئة الموارد اللازمة لتسهيل تنفيذ المشروع.

الاستنتاجات والمتابعة

في سياق المكون الثاني من مشروع "التعليم للريادة في الدول العربية"، وبالتعاون مع منظمة اليونسكو، يونيفوك ومكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، قامت البلدان الثلاثة، الأردن ولبنان والمغرب ببذل جهود لدمج مفهوم التعليم للريادة في نظم التعليم لكل منها. هناك رغبة قوية وحقيقية في البلدان الثلاثة، سواء على المستوى الحكومي، أو في القطاع الخاص، لدمج مفهوم التعليم للريادة في نظام التعليم ووضع مناهج دراسية محفزة لثقافة العمل والموجهة للأعمال وإضفاء روح المبادرة والمواقف الريادية. في إطار المكون الثاني، قامت البلدان الثلاثة بمراجعة السياسات والأطر القائمة، فضلاً عن رصد مبادرات حول تعليم الريادة فيها. في حالة الأردن، إن الفهم الجيد للوضع الحالي لتعليم الريادة كان قد سبق وتم التركيز عليه في خلال المكون الأول للمشروع، في حين أنه في لبنان والمغرب تم رصد المبادرات حول تعليم الريادة كمرحلة اولى من انشطة المكون الثاني للمشروع.

لقد كان إنشاء هيئات تنسيق (أي اللجنة التوجيهية، مجموعات العمل) أساسيّاً في المساهمة في استمرارية واستدامة المشروع. إن التنسيق الجيد هو اساسي للنجاح في تنفيذ هذا المشروع. تمكنت الهيئات التنسيقية من إشراك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة وتعزيز تبادل المعرفة بين مختلف الجهات المعنية المستفيدة. في حين كان من السهل نسبيّاً تحديد وإشراك الجهات الرسمية الفاعلة، كما كان من الصعب الحصول على معلومات شاملة عن الجهات المعنية الأخرى التي تعمل خارج نظام التعليم الرسمي.

في البلدان الثلاثة، بدأ العمل في وضع خطة تظهر الآليات اللازمة للتنفيذ. وقد كان هذا الأمر بالغ الأهمية خاصوصاً بالنسبة للمغرب، حيث لم يكن هناك إطار محدد مسبقاً لإدماج الريادة في التعليم. من الواضح أنه وعلى الرغم من الالتزام المعلن على مستوى السياسة العامة، فإن آليات راسخة على مستوى التنفيذ في حاجة إلى مزيد من التطوير لضمان التنفيذ الفعال. في الحالات الثلاث، هنالك جهود مبذولة لتحديد هذه الآليات بالتعاون الوثيق مع المستفيدين والمعنيين والخبراء في هذا المجال. في حالة المغرب، تبين أن تحديد هؤلاء الخبراء على الصعيد الوطني يشكل تحدياً، ولكن هنالك مبادرات لإنشاء هذا الفريق.

تبين أن إشراك المعلمين في المشروع هو أمر مهم، كونهم العنصر الأساس في التنفيذ الجيد والناجح للمشروع. في لبنان خصوصاً، كان التركيز في المشروع التجريبي على ضرورة إشراك المعلمين في مراحله كافة. وبما أن المعلمين هم المنفذون الفعليون، كان من المهم وضع أدلة توجيهية لهم وتوفير دورات تدريبية منتظمة لهم ولغيرهم من المستفيدين في

التنفيذ. عموماً ونظراً لطبيعة تعليم الريادة، هنالك شرط اساسي للنجاح وهو ضرورة مشاركة الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، لتشجيع الربط بين كفايات التعلم القائمة على المهارات الريادة ونشاطاته.

لقد نجح المشروع التجريبي في وضع مشاريع إدماج مفهوم الريادة في التعليم على جدول اعمال اصحاب القرار السياسي والحكومات، وقد اتخذت العديد من المبادرات لزيادة تطوير المفهوم وضمان التنفيذ الفعال. ومع ذلك، فإن هنالك العديد من التحديات خصوصاً بالنسبة لضيق الوقت والموارد المالية المحدودة. ففي البلدان الثلاثة، كان هنالك تاخير في التنفيذ وفي مراحل مختلفة. وبما ان المشروع مرتبط بشكل كبير على تطوير السياسات التربوية والتجديد والمبادرات التي يقوم بها اصحاب القرار، كان من الصعب تجنب التاخير وبالتالي كان المطلوب ان تتوافر نسبة عالية من المرونة. في الوقت نفسه، وبما أن مفهوم الريادة وتعريفاته غير محددة، ليس فقط على مستوى البلدان الثلاثة المشاركة إنما أيضاً على المستوى العالمي، لذلك فإن دمج مفهوم الريادة في المناهج يتطلب تخصيص الكثير من الوقت والالتزام من جميع الجهات الفاعلة المعنية.

برزت من خلال المشاريع التجريبية الثلاثة اوجه شبه متعددة في كل من البلدان الثلاث المشاركة الأردن ولبنان والمغرب وذلك من حيث أهداف التعليم للريادة وفرص التعاون مع المستفيدين من القطاعين العام والخاص، فضلاً عن ضرورة وضع ادلة توجيهية للمعلمين وغيرها من الجهات المعنية في التنفيذ. إن الخبرات المستقاة من هذه المشاريع التجريبية هي ذات قيمة كبيرة لمواصلة تطوير السياسات والأطر الوطنية. في الوقت نفسه، يمكن لتبادل هذه الخبرات في المنطقة العربية أن يسهم في الاستفادة من الممارسات الجيدة في مجال تعليم الريادة في الدول العربية، وتعزيز فرص التعاون بين دول المنطقة.

ملحق رقم 1: منسقو المشروع في الدول المشاركة

الأسم	الوظيفة	المؤسسة / الدولة	البريد الألكتروني
السيد احمد شديد	مدير إدارة التعليم المهني والإنتاج	وزارة التربية والتعليم/ الاردن	Ahmad_shadeed2005@yahoo.com
السيد اسامة غنيم	رئيس قسم التعليم المهني والتقني	المركز التربوي للبحوث والإنماء/ لبنان	oghneim@yahoo.com
السيد نورالدين المزوني	رئيس قسم، المركز الوطني للتجديد والتجريب التربوي	وزارة التربية الوطنية/ المغرب	nourdine.elmazouni@men.gov.ma

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال:

السيدة ليزا فريبورغ، مركز اليونسكو – يونيفوك الدولي للتعليم والتدريب التقني والمهني – بون

هاتف: 0120 815 228 49+

فاكس: 0100 815 228 49+

البريد الألكتروني: l.freiburg@ unesco.org

السيد سليمان سليمان، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية – بيروت

هاتف: 13 00 85 1 961+

فاكس: 54 48 82 1 961+

البريد الألكتروني: s.sulieman@unesco.org